

{ السياسة الأمريكية واستغلال الأقليات الدينية بعد حركات الاحتجاج العربية 2011 (أقباط مصر أنموذجاً) }

م.م. أحمد سليم عبد الله(*)

ahmedjanabijanabi@gmail.com

الملخص:

تطرق هذه الدراسة إلى السياسة الأمريكية وكيفية استغلالها للأقليات الدينية كونها إحدى أدوات الإدارة الأمريكية في تحقيق أهدافها في ما يسمى بالربيع العربي 2011، ويفترض الباحث أن هناك دور فعال للأقليات الدينية في تنفيذ ما تريده الولايات المتحدة وفي مقدمة هذه الأهداف تجزئة الدول على أساس (ديني، عرقي، قومي، وطائفي) من خلال إثارة النعرات الطائفية والتي تنتهي بحرب أهلية وثورات مشوهة، فهي أقرب إلى الفوضى، قد تفضي إلى سقوط أنظمة الحكم، أو تدخل دولي لحماية الأقليات الدينية في تلك الدول العربية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من خلال ما آلت إليه الأقليات الدينية في ثورات ما اصطلح عليه بالربيع العربي من انقسامات على أساس ديني، والتي من شأنها أن تؤسس في المستقبل لبناء دول ضعيفة على أساس ديني. وتأتي أهمية الدراسة من خلال التعمق في الدور الأمريكي البارز في دعم الأقليات الدينية في المنطقة العربية لتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر.

(*) جامعة غرناطة / إسبانيا.

وللتوصل إلى أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظمي لمتابعة وتحليل خطوات السياسة الأمريكية حيال الأقليات الدينية في المنطقة العربية ولاسيما الاقباط في مصر.

المقدمة:

لقد كان لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في اقناع الأقليات الدينية بأنهم لا يستطيعون الاندماج مع الأكثرية المسلمة، وحاولت الولايات المتحدة إثبات ذلك عن طريق دعم الحكومات العربية الدكتاتورية التي تنتهك حقوق الإنسان ومن ضمنهم الأقليات الدينية، وكذلك عملت الولايات المتحدة على دعم الجماعات الدينية المتشددة الراديكالية والإرهابية التي ترفض الآخر بشكل قطعي، لا بل تسعى إلى قتل كل من يخالفها بالرأي والأفكار. كانت هذه السياسة الأمريكية ناجحة في التواصل مع الأقليات الدينية كونها أداة مؤثرة ولها صدى كبير في المجتمع الدولي. من جهة أخرى قامت الولايات المتحدة بدعم الحكومات العربية الدكتاتورية التي رسخت الفقر والتخلف وعدم السماح للمواطن في المشاركة السياسية أو التعبير عن الرأي، فكان الشعب فقير في حين أن السلطة غنية، ولكن في المقابل كانت هذه الدكتاتوريات تحافظ على أمن الدولة وتكافح الإرهاب بشكل كبير لكي تحافظ على سلطتها، وحينما تهيأت الظروف المناسبة وتساعد السخط الشعبي متزامنة مع وقوع حادثة المواطن التونسي محمد بوعزيزي في 17 كانون الاول 2010 الذي حرق نفسه في تونس بسبب تدمره من الفقر والقيود التي تفرضها الحكومة، فقد كانت هذه الشرارة التي فجرت التظاهرات الشعبية ضد الحكومات الدكتاتورية، وهنا تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني من دعم الحكومات الدكتاتورية إلى الوقوف مع الشعوب المظلومة والتي عملت مسبقاً في الحقبة التي سبقت ما يسمى بالربيع العربي، على اقناع الأقليات الدينية بالخروج على الحكومة الظالمة الدكتاتورية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الموجه مع التظاهرات ومنظمات المجتمع المدني، لذلك كان استغلال الولايات

المتحدة الأمريكية واضح للأقليات الدينية التي كان بعضها مظلوماً، والتي تم ظلمها على يد حكومات دكتاتورية كانت حليفة للولايات المتحدة.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت موضوع الأقليات الدينية في المنطقة العربية أداة لتحقيق سياساتها، ومنها تقسيم الدول العربية وتشخصية المجتمع العربي على أسس دينية وطائفية وعرقية بإشاعة الفوضى "الخلافة".
أسئلة الدراسة:

- 1- هل ما حصل من أحداث في العالم العربي منذ العام 2011 بعيد عن التدخل ؟
- 2- هل قامت الولايات المتحدة باستغلال الأقليات الدينية في المنطقة العربية؟
- 3- هل ما يسمى بالربيع العربي هو تأسيس لتقسيم دول المنطقة على أساس ديني، وطائفي، وعرقي؟

سنعالج في هذه الدراسة كيف استعملت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الأقليات الدينية في المنطقة العربية وسيلة للوصول إلى أهداف إستراتيجية. ذلك أن الأهمية التي يحتلها الدين في حياة المجتمعات في العالم عموماً، وفي المجتمعات العربية خصوصاً، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى استخدام هذا الجانب المهم في التلاعب بالمجتمعات العربية، للوصول الى النسيج الاجتماعي العربي في أدق مفاصل الحياة العربية (1) .

ويعدّ الدين دافع مهم لتنظيم الحياة الاجتماعية في ممارسة الطقوس الدينية، ويذهب الى أبعد من ذلك، إذ ينظم السلوك اليومي والحياة الاجتماعية، لذا فإنه يمكن تصنيف الإنسان على أساس دينه، لاسيما بعد تعدد الطوائف الدينية إلى أكثر من طائفة داخل الدين الواحد، وبذلك يمكن تصنيف المجتمعات على أساس ديني طائفي ليسهل التعامل معها كوحدات مجتمعية ضعيفة (2) .

إن عدم التجانس بين المجتمعات الإثنية بسبب اختلاف المستوى الفكري والعقائدي، أدى إلى ازدياد الأقليات الدينية والمذهبية والطائفية في داخل الدين الواحد.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبح الدين الاسلامي نتيجة الاختلاف الفقهي ينقسم إلى عدة طوائف ومذاهب، وكذلك الحال ينطبق على الدين المسيحي⁽³⁾.

كان هناك توجه للسياسة الأمريكية نحو تضخيم فكرة بأن الإسلام هو دين عنف وحرب وقتل، لكي تشيع الفوضى الاجتماعية، وتخويف الأقليات الدينية المتواجدة على الأرض العربية على مر السنين في تعايش وسلام. لذلك عملت الولايات المتحدة على إشاعة الفتن والصراعات على أساس ديني. وبعد صعود اليمين المسيحي في انتخابات عام 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي نتج عنها فوز جورج دبليو بوش الابن (المتطرف دينياً)، فضلاً عن تفجيرات 11 ايلول 2001 التي نتج عنها اعلان الحرب على الإرهاب المتمثل بالعرب والمسلمين حسب الرؤية الأمريكية، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وضع المنطقة العربية الذي يتنوع بالأقليات الدينية، وفي الواقع تعاني شعوب المنطقة العربية (الأقليات والأغلبية) من الاضطهاد والظلم والاستبداد من الحكومات الديكتاتورية المدعومة من الولايات المتحدة نفسها منذ سنين طويلة، وقد سعت الادارة الأمريكية إلى تفتيت المجتمع العربي عن طريق استغلال هذه الأقليات للتدخل في شؤون المنطقة. ومع الاختلاف في كيفية مساعدة الأقليات الدينية، إلا إنهم اتفقوا في استثمار هذه الأقليات لزراعة استقرار المجتمعات العربية، حاملين بمبعيتهم (المنظرين الامريكيين) شعارات كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية واحترام الأديان، والتي تعدّها الولايات المتحدة الأمريكية إحدى مهامها الأكثر إنسانية⁽⁴⁾.

أولاً: أبرز المنظرين لاستغلال الأقليات الدينية:

من أهم الذين اهتموا ونادوا باستغلال الأقليات الدينية في المنطقة العربية، عن طريق تفتيتها للسيطرة على تلك المجتمعات :

1- زبغنيو بريجنسكي:

قدم بريجنسكي عدداً من الأفكار من خلال مؤلفاته التي نادى بتقسيم الدول العربية والسيطرة عليهم من دون الحاجة إلى استخدام قوات عسكرية. فقد نظم بريجنسكي

خطط استراتيجية ترمي إلى تفتيت الدول العربية من داخل بنائها الاجتماعي، وفي مقدمة الوسائل التي نادى بها، دعم كل الأقليات الدينية والمذاهب والطوائف داخل المنطقة. على غرار ما قام به سابقاً، خلال الحرب الباردة، بتنظيم ما يسمى (بالجهاديين)، والتي نتج عنها تنظيم طالبان في أفغانستان لمحاربة الاتحاد السوفيتي سابقاً، لخدمة المصالح الأمريكية. كما ذكر بريجنسكي بخصوص وحدة مصر وسوريا إنها أمر مستحيل، لكون مصر ذات أصول وإعراق غير عربية، بينما سوريا ذات أصول عربية، لذلك فإن أمر وحدتهما غير ممكن. وبالتالي يمكن أن تكون هناك دويلات على أساس الدين أو العرق لتتكون دويلات صغيرة لا يمكنها مواجهة المخاطر لوحدها مما سيؤدي الأمر إلى تكوين اتحاد كوندراي مع انضمام إسرائيل لهذا الاتحاد، لا بل وقيادة هذا الاتحاد، الأمر الذي يسهل تفوق الهيمنة الأمريكية عليه⁽⁵⁾.

قدم بريجنسكي خلال منصبه كمستشار للأمن القومي في عهد الرئيس كارتر (1977-1981)، وما بعد منصبه، مشاريع ونظريات عدة لخرق الصف العربي من خلال التركيز على الأقليات الدينية والعرقية، وعلى سبيل المثال، عندما حث على استخدام استراتيجية (الطرق على الجدران من الأسفل) لينتج عنها تجزئة الجزأ، فضلاً عن كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) الذي وضع فيه كيفية تقسيم وتجزئة الدول العربية على أساس ديني وطائفي ومذهبي وعرقي⁽⁶⁾.

اعتمد بريجنسكي في هذه الأفكار بعض الشواهد، منها شواهد سياسية، التي من جملتها الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) وما نتج عنها من صراع على أساس ديني والتي خلفت أحزاب ذات صفة انعزالية تدعو إلى إقامة كانتونات مستقلة لتمتلك قدر من الحرية في علاقاتها⁽⁷⁾.

والأخرى هي شواهد الثورة العلمية في مجال الاتصالات، فعلى الرغم من أن هذه النظرية صيغت في نهاية السبعينيات، ولكن كانت هناك بوادر تطور علمي في مجال الاتصالات وهو ما سيؤدي بدوره إلى تواصل الأقليات الدينية وانغلاقها على نفسها لتحمي ذاتها وكيانها من أفكار الأقليات الأخرى⁽⁸⁾ ز

2- برنارد لويس :

تعد أفكار برنارد لويس استكمالاً لاستراتيجيات نظرية (قوس الأزمات) لبريجنسكي، والتي يدعو فيها إلى تجزئة الدول العربية لما تحويه من أقليات دينية وعرقية. وجاءت بنود هذه الأفكار على ثلاث نقاط:

الاولى: استغلال الأقليات الدينية والقومية والمذهبية في منطقة قوس الأزمات، والتي تمتد من الجناح الجنوبي للاتحاد السوفيتي سابقاً مروراً بإيران وتركيا والعراق ودول شبه الجزيرة العربية حتى الشمال الأفريقي، ومن هذه الأقليات (الأقباط في مصر، الطوائف الدينية في السودان، الأكراد والدروز والبلوش والموارنة والآذرين والعلويين) وغيرها من الأقليات، التي ستؤدي إلى خلق فوضى وعدم استقرار، ومن ثم تجزئة الدول العربية.

الثانية: استغلال مسألة الحدود التي رسمها الاستعمار البريطاني والفرنسي للدول العربية، التي لم تضع بعين الاعتبار أهمية لوضع القوميات أو المذاهب الدينية، مما يثير الجدل حول ضرورة إعادة رسم حدود الدول، لإعطاء حق للأقليات العرقية والإثنية والدينية في إنشاء دول خاصة بهم.

الثالثة: الاعتماد على الكره الذي يوجد بين أغلب الأقليات مع الدولة المتواجدين فيها، والعمل على تشجيع عصيان قوانين الحكومة والتمرد على نظامها لتفتت هذه الدولة، لذلك يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الوقوف مع هذه الأقليات لاستغلالها في تحقيق أهدافها. وبذلك يرى لويس ضرورة اعتماد رؤية بريجنسكي في اتخاذ هذه المنطقة كمنطقة نفوذ مهمة، عن طريق تفتيت بعض مراكز القوة فيها.

3- مايكل هوروفيتز

انطلقت فكرة الاهتمام الأمريكي بالحرية الدينية في العالم، من أجل انقاذ المسيحية من الاضطهاد. وقد طرح اليهودي الأمريكي (هوروفيتز) أفكاره حول اضطهاد الدين

الإسلامي للدين المسيحي عندما نشر هذه الأفكار في مقالة له في جريدة (وول ستريت) بعنوان "التعصب الجديد بين الصليب والهلال" في 5 تموز 1995، وابتدأ المقال بالاضطهاد والصعوبات التي يواجهها المبشرون بالديانة المسيحية في بعض دول العالم، ومن ضمنها الدول العربية. وقد دعى (هوروفيتز) الحكومة الأمريكية إلى العمل على وقف تلك الاعتداءات على الديانة المسيحية واليهودية في العالم، ولاسيما في الدول العربية والإسلامية. وفي 9 تشرين الأول 1998 قام الكونغرس الأمريكي بتشريع "قانون الحرية الدينية الدولية" من أجل التحرر من الاضطهاد الديني. وقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية بوضع سفير بدون سفارة للاهتمام بأوضاع الأقليات الدينية في العالم، بما يخدم المصالح الأمريكية. كان سعي السياسة الأمريكية، من خلال قوانين الكونغرس فضلاً عن الحكومة الأمريكية، ينصب في تقوية الأقليات الدينية داخل الدول العربية لاستثمارها فيما بعد كوسيلة أو أداة لتنفيذ مشاريع التجزئة من جهة، وإيجاد المبرر القانوني للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول العربية، بدعوى تطبيق قوانين الكونغرس من جهة، وجعل اضطهاد الأقليات الدينية مسألة مطروحة بقوة في الساحة الدولية تحت شعار الحرية وحقوق الإنسان من جهة أخرى (9).

وبناء على ما تقدم يتضح أن المؤسسات الرسمية الأمريكية، مثل الكونغرس والبيت الأبيض ووزارة الخارجية، اتخذت موقف من مسألة الأقليات الدينية بثلاثة جوانب (قانوني، وإنساني، وسياسي)، ومن الجانب القانوني تقول المؤسسات الأمريكية، ولاسيما الكونغرس، إن اختيار الدين هو حق للإنسان، وهذا ما أكدت عليه الأمم المتحدة في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICESCR) في عام 1966، في حرية اعتناق الدين وحرية ممارسة طقوس هذا الدين والمعتقدات. أما في الجانب الإنساني فقد ركزت المؤسسات الأمريكية، ولاسيما البيت الأبيض، عن طريق خطاباتها على أهمية حماية الأقليات الدينية، إلى حد التدخل لحماية تلك الأقليات، والذي يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على ذريعة حقوق الإنسان والأقليات الدينية للتدخل في شؤون الدول (10).

وأخيراً الجانب السياسي، إذ برزت أهمية الأقليات الدينية في الخطابات السياسية الأمريكية، حتى وصلت إلى الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية، إذ ظهر استخدام موضوع الأقليات الدينية في الحملة الانتخابية لـ"بيل كلينتون" (1993-2001)⁽¹¹⁾.

ثانياً: سوابق تاريخية للولايات المتحدة في استغلال الأقليات الدينية استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بالعزف على وتر حماية الأقليات الدينية، عن طريق ربطها بحقوق الإنسان، ولا يتم احترام مبادئ حقوق الإنسان إلا عن طريق وجود حكومات ديمقراطية، لذلك ربطت الولايات المتحدة الأمريكية المعونات الاقتصادية التي تقدمها للدول بشرط تطبيق الديمقراطية، واحترام الأقليات الدينية. وهذا كان ظاهراً في خطابات الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، إذ دعى في أكثر من مناسبة إلى ضرورة حماية الأقليات الدينية في العالم من بطش الحكومات، كما أوعز في تشرين الثاني 1996 إلى تشكيل "لجنة الشريط الأزرق" في وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة مساعد وزير الخارجية، تهتم بشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن ضمنها الحقوق الدينية، كما جعل كلينتون يوم 16 كانون الثاني 1997 بما يسمى بـ"اليوم الوطني للحرية الدينية"⁽¹²⁾.

وهناك شواهد عدة ذات صلة يمكن ذكرها، منها على سبيل المثال، عندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وال خليفة بريطانيا الكولونيل أوجوكو، الحاكم العسكري للإقليم الشرقي الجنوبي في دولة نيجيريا الاتحادية، الذي ينتمي إلى قبائل (الإيو) المسيحية، في التمرد والانفصال عن دولة المركز وإعلان إقليم بيافرا في منتصف عام 1967، ولاسيما بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط الخام في هذا الإقليم، وقد حدثت الحرب الأهلية بين الإقليم الجنوب الشرقي بقيادة الكولونيل أوجوكو وبين حكومة نيجيريا الاتحادية بقيادة الكولونيل (يعقوب جون)، أودت بحياة أكثر من مليون نيجيري خلال المدة (1967-1970). وفي اندونيسيا، إذ حذرت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها السابقة (مادلين اولبرايت) في 5 تشرين الأول 1999، من منع المعونات الاقتصادية التي

تقدمها لاندونيسيا إذا امتنعت عن التعاون مع قوات السلام بقيادة استراليا، وواصلت اولبرايت تهديدها لاندونيسيا إلى حد فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية والدولية على اندونيسيا في حال الاستمرار في سياساتها نفسها مع اقليم تيمور الشرقية، إذ ان الولايات المتحدة الأمريكية اتهمت حكومة جاكارتا بدعم ميليشيات مسلحة في تيمور الشرقية. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المسيحيين في جنوب السودان بملايين الدولارات للانفصال عن الدولة، فتم اجراء استفتاء شعبي لتقرير مصيرهم في شباط 2011، ومن ثم تم اعلان دولة جنوب السودان رسمياً في 9 تموز 2011⁽¹³⁾.

ثالثاً: أقباط مصر

حذت السياسة الأمريكية، مع الأقليات الدينية في المنطقة العربية، حذوها السابق نفسه في دول العالم الأخرى. فقد قامت مديرية شؤون حقوق الإنسان والمسيحيين في السفارة الأمريكية في القاهرة باتصالات مع عدد من زعماء الأقباط في مصر من أجل إثارتهم ضد نظام حسني مبارك، وهذا يتنافى مع العمل الدبلوماسي الذي فرضته اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961. وواصلت الخارجية الأمريكية بالتواصل مع أقباط مصر، كما تمت دعوة زعماء وسياسيين أقباط إلى واشنطن للتباحث حول كيفية حماية الأقباط عن طريق المطالبة بإعلان إقليم خاص بهم⁽¹⁴⁾.

فضلاً عن ما تقدم، عملت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على دعم مراكز للدراسات والبحوث في داخل الدول العربية التي تعنى بشؤون الأقليات الدينية، مثل مركز ابن خلدون في مصر الذي يرأسه سعد الدين إبراهيم، ويهتم هذا المركز بالشؤون السياسية والثقافية للأقليات الدينية في المنطقة العربية، ويتلقى تمويله من المخابرات الأمريكية مباشرة⁽¹⁵⁾.

ونتيجة هذا الدعم الأمريكي، فقد أدرج مركز ابن خلدون في قائمة أفضل أربعين مركزاً فكرياً في الشرق الأوسط حسب تصنيف جامعة بنسلفانيا الأمريكية لعام 2013،

ومن أفضل المراكز في العالم لعامين على التوالي، ذلك نتيجة نشاطاته وأبحاثه في مجال نشر الديمقراطية في مصر (16).

ومركز (Global, 200) والذي تدعمه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الأقليات الدينية في السودان عن طريق الضغط على الحكومة السودانية. أما منظمة (تركمان ايلي للتعاون والثقافة) التي تأسست 29 حزيران 1996 في تركيا بدعم أمريكي للاهتمام بشؤون الأقليات العرقية والدينية في تركيا والعراق وعموم الشرق الأوسط عن طريق إقامة المؤتمرات التي تجمعهم، فضلاً عن إرسال مطالب الأقليات إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى مختلف دول العالم التي تهتم بهذه الأقليات، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (17).

أما وزارة الخارجية الأمريكية فقد اهتمت هي الأخرى بموضوع الأقليات الدينية، وأظهرت هذا الاهتمام عن طريق التقارير السنوية التي تكتب لأحوال الأقليات الدينية في العالم. كما عينت "سفير متجول" لشؤون الأقليات الدينية في عموم العالم يهتم بالقضايا المرتبطة بالأقليات الدينية، وهذا السفير المتجول، والذي يعين من قبل رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشيوخ في الكونغرس، يقوم بتمثيل الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمرات والمحافل العالمية التي تعنى بشؤون الأقليات الدينية (18).

هذا الاهتمام الأمريكي بالأقليات الدينية في العالم، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، يأتي من أهمية هذه الفئة الخطيرة في المجتمع، لكونها فئة مهمشة في الغالب ولا تحظى باحترام الأنظمة السياسية العربية (بحسب وجهة النظر الأمريكية)، مما يجعل مهمة كسبهم وتجنيدهم سهلة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الأقليات بمثابة قوة قابلة للانفجار في النسيج المجتمعي بأي لحظة إذا ما تم السيطرة عليهم من قبل جهة خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإن الدهاء الأمريكي استخدم الأقليات الدينية وسيلة لتنفيذ مشاريع وأهداف ترمي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للمنطقة العربية (19).

محاولة الولايات المتحدة استغلال الأقباط في مصر :

حاولت الولايات المتحدة استغلال الأقباط في مصر كأقلية من خلال بث روح التفرقة الدينية ومحاولة جعل كيان خاص بهم ورعايتهم من خلال فتح منظمات خاصة. والأقباط هم أقلية مسيحية في مصر، وقوميتهم العربية، ولغتهم هي اللغة العربية، ينتشرون في عموم مصر ويتركزون في محافظات الاسكندرية، أسيوط، والمنيا. وأنشأت الكنسية القبطية لتهتم بشؤون الأقباط، وغالبية المسيحيين في مصر ينتمون الى الكنيسة القبطية، التي تعد من أقدم كنائس العالم إذ يعود تأسيسها إلى القرن الأول الميلادي. كما إنها تعد كنيسة مستقلة عن باقي الكنائس في العالم، مع العلم أن هناك عدد من مسيحيي مصر ينتمون إلى الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية، لاختلاف عقائدهم الدينية⁽²⁰⁾.

يوجد هناك تباين في الاحصائيات التي تبين أعداد الأقباط في مصر، فيقول القبطيون أن نسبتهم في مصر هي 12,5% من مجموع الشعب المصري لعام 1978، وفريق آخر يقول أن نسبتهم 20%، ولكن مُجد حسنين هيكل يقول أن نسبة الأقباط في مصر هي 8,5% من مجموع الشعب المصري⁽²¹⁾.

وفي إحصاء رسمي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في 25 أيلول 2012، بلغ تعداد الاقباط في مصر (5 130 000) ملايين نسمة، أي ما يعادل تقريباً 6%⁽²²⁾.

تاريخياً تعرض الأقباط في مصر إلى مصاعب كثيرة، ومنها عدم السماح لهم بالمشاركة في المناصب المهمة في الدولة، ولاسيما في السبعينيات خلال عهد الرئيس أنور السادات، بسبب سياسة الانفتاح المتخبطة على المستوى الاقتصادي، فضلاً عن السياسة الثقافية التي بدأت توجه نحو الثقافة الدينية، وهذا ما دفع الأقباط إلى الاعتقاد بأنهم مستهدفين من قبل السادات لاسيما بعد التفاوضي عن الجماعات الإسلامية المتشددة. وهذا ما أجج الأوضاع على المستوى الديني في مصر فتشكلت جماعات مسلحة متطرفة من كلا الجانبين (المسلمين والأقباط)، كالجماعات المتطرفة من الإخوان المسلمين، يقابلها بعض الجماعات المتطرفة التي تنتمي للأقباط، واستمر الحال حتى بعد مقتل السادات عام 1981 وتسلم مُجد حسني

مبارك الرئاسة المصرية، مما دفع أعداد كبيرة من أقباط مصر إلى الهجرة إلى الخارج، وغالبيتهم هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الموروث التاريخي العنيف بين الأقباط والمسلمين في مصر، فبدأت التنسيق مع أقباط المهجر في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، وغيرها من دول العالم، فاستغلت السياسة الأمريكية الكره القبطي للحكومة المصرية، لكونهم أصحاب حق مسلوب (حسب اعتقاد الأقباط)، فضلاً عن شعورهم بالعداء المتزايد للإسلام والمسلمين، وتم إعدادهم لتنفيذ الأهداف الأمريكية في إثارة الفتن واللاإستقرار بين الأقباط والمسلمين. فسخرت السياسة الأمريكية تنظيم دقيق يقوم على استقطاب وتوجيه الأقباط المصريين في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا عن طريق تأسيس "الجمعية القبطية المصرية" ويرأسها شوقي كراس، وهو مصري قبطي، والتي تهتم بالأقباط في الدول المذكورة، فتعمل هذه المنظمة على استثمار الحوادث بين الأقباط والمسلمين في مصر فتعمل على نشرها وتحويلها والتأكيد عليها إعلامياً، فالإعلام الأمريكي والعربي مسخر لهذه التنظيمات، لتوسيع الهوة بين الطرفين، وهذا ما يراود اثباته، بأن الأقباط في مصر يواجهون القتل والاعتداء وسلب الحقوق وكل أنواع الاضطهاد. وتقوم هذه المنظمات القبطية بنشاطات واسعة، فتقيم الاجتماعات الموسعة، والمؤتمرات، والاحتفاليات، وكتابة التقارير والبيانات والنشرات التي تهتم بالأقباط وأحوالهم. كما تبين هذه المنظمات أحوال أقباط مصر، حسب رؤيتهم، عن طريق مراسلاتهم الدورية والمستمرة مع الحكومة الأمريكية والكونغرس، والأمم المتحدة فضلاً عن باقي المنظمات الدولية والاقليمية⁽²³⁾.

فضلاً عن ذلك فقد عمل الإعلام الأمريكي، وما يتبعه من الإعلام العربي، جاهداً في التأكيد على الحوادث التي تقع على الأقباط لإثارة الاقباط والرأي العام، لاسيما فيما يتعلق بفضيحة القس سعد الله غربال في علاقاته بالنساء، فاستغل الإعلام الأمريكي هذه الفضيحة في إثارة الرأي العام حول حقوق الأقليات الدينية في بلد لا يحترم هذه الأقليات، وغيرها من الحوادث التي استغلها الإعلام الأمريكي⁽²⁴⁾.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال قنواتها القبطية في مصر على إقناع الشارع القبطي بعدم إمكانية الاندماج بين المجتمع القبطي والمجتمع الإسلامي، لتنفيذ مشروع التفيت والتجزئة التي ترمي لها السياسة الأمريكية في مصر وعموم المنطقة العربية، ونظراً للتحكم الأمريكي الواضح في الشأن المصري بسبب امتداد اليد الأمريكية وبشكل سافر في الاقتصاد المصري، ولاسيما بعد تأسيس "المجلس الرئاسي الأمريكي" والذي يقرر شكل الاقتصاد المصري، مما جعل لهم السيطرة المباشرة إلى حد ما في مجريات الحياة المصرية، وبالتنسيق مع السفير الأمريكي في القاهرة فضلاً عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والتي تقدم مقترحات للاقتصاد المصري (25).

الخاتمة:

أوضحت هذه الدراسة مدى اهتمام سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، منذ حقبة طويلة، كونها منطقة نفوذ تتمتع بأهمية في الخطط الإستراتيجية الأمريكية. واختلفت وسائل تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة العربية باختلاف أهدافها. فقد سعت في نشر القواعد العسكرية الأمريكية لتأمين مصالحهم في مناطق مختلفة من العالم، ومن ضمنها المنطقة العربية، فانتشرت القواعد العسكرية الأمريكية في العديد من الدول العربية للحفاظ على هذه المنطقة الحيوية. وبعد تفجيرات 11 ايلول عام 2001 تغيرت الأهداف الأمريكية بإعلانها الحرب على الإرهاب والتي تتخلل استخدام القوة الناعمة في تحقيق هذه الأهداف. ومن أبرز هذه الأهداف تجزئة دول المنطقة العربية لتنفيذ مشاريع التقسيم، وتغيير ديمغرافية المنطقة، ورسم خارطة للدول العربية على أساس ديني، وطائفي، وعرقي، والتي سينتج عنها دويلات ضعيفة ترتقي في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية لكون الحكومات الجديدة التي سوف تنشأ في هذه البلدان هي تحت رعاية أمريكية، مع ضمان السيطرة على النفط العربي، هذا فضلاً عن الحفاظ على أمن إسرائيل. تميزت القوة الناعمة الأمريكية، التي تستخدمها حيال المنطقة العربية، باختلاف أشكالها وصورها، فسخرت السياسة الأمريكية وسائل عديدة لتحقيق

أهدافها تميزت باختلافها عن الوسائل التقليدية السابقة، لكون الأهداف الأمريكية تسعى إلى تحقيق تشظية البنية الأساسية للمجتمع العربي وإلغاء الهوية العربية، وتجزئة الوحدات السياسية للدول العربية، وهذا لا يتم عن طريق الدبابة الأمريكية، ولا يتم عن طريق تبني الولايات المتحدة الأمريكية لقرارات أممية، ضمن الفصل السابع، التي تفضي بقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بحجة وصف بعض الدول العربية بـ (دول مارقة، أو دول تهدد الأمن والسلم الدوليين)، وإنما تتم هذه الأهداف عن طريق وسائل جديدة تعتمد على استخدام ما نُظر له (جوزيف ناي) من استخدام مفاهيم جديدة للقوة والتي تسمى بالقوة الناعمة.

ومن أهم هذه الوسائل التي استخدمها صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، (المتمثلين بالمحافظين الجدد)، في تنفيذ أهدافهم في المنطقة العربية، هي الأقليات الدينية، والتي تهدف إلى تطبيق مشاريع التجزئة وإحداث فوضى وعدم استقرار وتناحر طائفي ديني عرقي، بإثارة ما يسمى بثورات الربيع العربي، تحت غطاء نشر الديمقراطية عن طريق تدريب وتهيئة القاعدة الشعبية العربية لإجراء تحولات ديمقراطية باستخدام نظرية الفوضى الخلاقة، والتي ستفضي إلى تعاوي عروش الأنظمة الديكتاتورية العربية تبعاً، مثل (رقعة الشطرنج الكبرى) التي نادى بها زبغنيو بريجنسكي. ولعل من بين أهم الوسائل التي وضفتها السياسة الأمريكية تحقيقاً لأهدافها هي الأقليات الدينية، لكون المجتمع العربي يتميز باحتوائه على أقليات دينية متعددة وطوائف وأعراق وقوميات كثيرة، ولكون الدول العربية مبنية على أساس المفاهيم الاستبدادية والتسلطية، فإنها اضطهدت هذه الأقليات، إلى حد ما، ولم تسمح لها في المشاركة السياسية. قامت السياسة الأمريكية باستخدام هذا الموضوع الحساس والذي يعدّ من أخطر الأسلحة لتدمير وحدة واستقرار المجتمعات، فالحروب الطائفية والعرقية، التي تشن على أساس فكري عقائدي، تعدّ من أخطر الحروب الأهلية فتكاً بالبنية الاجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم طرحه من وسائل وأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، فإن الدراسة توصلت إلى أن صناع السياسة الأمريكية كان لهم الدور الفاعل والمؤثر في

استغلال الأقليات الدينية في المنطقة العربية بشكل يفضي إلى تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية، من خلال إثارة ثورات الربيع العربي والصراعات العرقية والطائفية، التي تسعى إلى إحداث تحولات توصف بأنها ديمقراطية.

US Policy and Exploitation of Religious Minorities after the Arab protest movements 2011 (Copts of Egypt As Model)

Assistant Lecturer. Ahmed Saleem Abdullah

Abstract

This study tackled (US Policy and Exploitation of Religious Minorities in the Arab Spring 2011 Copts of Egypt as Model). The researcher assumes that there is an effective role for minorities in implementing what the United States wants. The first of these aims is the division of countries according to religion, And sectarian by stirring sectarian strife and ending with chaos and distorted mutations that could lead to the fall of the regimes, or international intervention to protect religious minorities in those Arab countries. The study found several results through the religious divisions of the Arab Spring revolutions that were based on religion and that would be established in the future to build weak states on a religious basis. The importance of the study by deepening the role of the US prominent in supporting religious minorities in the Arab region to implement US agendas directly or indirectly. In order to reach the objectives of the study, the researcher used the historical method and the analytical methodological approach to follow up and analyze the steps of US policy toward religious minorities in the Arab region, especially the Copts in Egypt.

المصادر والهوامش

- ⁽¹⁾ لويس مير، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة د. شاكر مصطفى سليم، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1987، ص 325.
- ⁽²⁾ مجيد حميد عارف، انثروغرافيا شعوب العالم، جامعة بغداد-كلية الآداب، بغداد 1990، ص 117.
- ⁽³⁾ زيفينيو بريجنسكي، أمريكا بين عصرين، ترجمة محبوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 72-76.
- ⁽⁴⁾ سلمان داود سلوم الغزاوي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، دار الجنان للنشر والتوزيع، د.م، 2013، ص 61.

- ⁵ نقلاً عن : عبد الوهاب محمد الجبوري ، (2013)، خريطة الدم الامريكية: الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الاوسط الجديد، 4 آذار 2013، انظر الرابط: <http://www.pulpit.alwatanvoice.com>.
- (2) حسام محمود: الوطن العربي من التجزئة الى التفتت في المخطط الصهيوني، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد 13 لندن، 1987، ص 43.
- ⁷ بريجنسكي، مصدر سابق، ص 79.
- ⁸ المصدر نفسه .
- ⁹ نقلاً عن : العزاوي، 2013، مصدر سابق، ص 65-68.
- ¹⁰ د.عبد السلام البغدادي، في ضوء الهجوم الأمريكي الأطلسي في البلقان، نشرة دراسات أوروبية، العدد 33 ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص 7.
- ¹¹ (العزاوي، 2013، مصدر سابق، 70.
- ¹² (دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 126.
- ¹³ (العزاوي، 2013، مصدر سابق، ص 76-80.
- ¹⁴ مجلة فلسطين الثورة، القاهرة، العدد 769، 1998/9/10، ص 39.
- ¹⁵ (العزاوي، 2013، مصدر سابق، ص 80.
- ¹⁶ (هاجر حسني، (2014)، جامعة بنسلفانيا تختار "ابن خلدون" ضمن افضل 40 مركز فكري في الشرق الاوسط، 13 نيسان 2014، أنظر الرابط: <http://www.masrawy.com>
- ¹⁷ (العزاوي، 2013، مصدر سابق، ص 81.
- ¹⁸ (المصدر نفسه، 82.
- ¹⁹ (العزاوي، 2013، مصدر سابق، 85
- ²⁰ (ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 23.
- ²¹ محمد حسنين هيكل، هل في مصر مستقبل، جريدة القبس الكويتية، 1989/7/5.
- ²² (احمد الالفي، (2012)، تعداد المسيحيين في مصر، 25 ايلول 2012، انظر الرابط: <http://www.ebnnmaryam.com>
- ²³ (سامح فوزي، هموم الاقباط في مصر، بحث منشور في (التقرير السنوي السادس: الملل والنحل والاعراق)، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1999، ص 25.
- ²⁴ (العزاوي، 2013، مصدر سابق، ص 134.
- ²⁵ (المصدر نفسه، ص 137.